

Distr.: General

6 July 2004

Arabic

Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ٦٧ (ن) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل: تعزيز التعددية

في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

تعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٢	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢	زامبيا
٢	غواتيمالا
٣	فنزويلا
٤	قطر
٤	لبنان
٥	المكسيك
٦	هندوراس

* A/59/50، و Corr.1 و Corr.2 و Corr.3، باللغة العربية فحسب).



أولا - مقدمة

- ١ - اتخذت الجمعية العامة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ القرار ٤٤/٥٨ المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار"، وطلبت في الفقرة ٨ منه إلى الأمين العام أن يستطلع آراء الدول الأعضاء بشأن مسألة تعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وأن يقدم إليها تقريرا بهذا الشأن في دورتها التاسعة والخمسين.
- ٢ - وبناء على ذلك الطلب، وُجّهت في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تدعوها إلى تقديم معلومات عن الموضوع. والردود الواردة مدرجة في الجزء الثاني فيما يلي. وستنشر أية ردود إضافية ترد من الدول الأعضاء في إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

زامبيا

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤]

تؤيد زامبيا الجهود الرامية إلى تعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وما زالت تؤكد في هذا الشأن الشرعية المطلقة لهدف نزع السلاح في السعي لحسم الصراعات الدولية بالطرق السلمية.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤]

١ - يدرك جيش غواتيمالا الدور الحاسم الذي تنهض به إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة في تنسيق الجهود الجماعية لكافة الدول الأعضاء سعيا إلى صون السلام والأمن الدوليين.

٢ - كذلك، فإن فحص كل تدبير من التدابير الواردة في القرار ٤٤/٥٨ المذكور يمكن أن يفضي إلى إدراك أن هذه التدابير تمثل بالفعل خير السبل للقضاء على الصراعات وحل

المنازعات القائمة بين بلدان نصف الكرة الغربي وأنها في الوقت ذاته عوامل مساعدة على صون صروح الديمقراطية والسلام والأمن بكافة أبعادها.

٣ - والرأي متفق على أن التوصل لإحلال السلام والأمن في نصف الكرة الغربي يستلزم العمل على أساس من التعاون المشترك بين جميع الدول مع الالتزام التام بالعدالة والقيم والمبادئ والقوانين. مما يساعد على تنمية البشر في ظل مناخ من السلام والطمأنينة على النحو المقرر في التشريعات الداخلية لكل بلد من البلدان الأعضاء ووفقا لما نص عليه القانون الدولي في هذا الشأن.

٤ - وسوف يتعين أن توالي كل حكومة من الحكومات الأعضاء تحليل المواضيع من هذا القبيل بصفة مستمرة مع السعي إلى ترجمتها إلى إجراءات واقعية تخضعها إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة للتقييم والمراقبة من خلال برامج عمل تتيح التوصل إلى أفضل النتائج في تطبيقها، مما سيكون له أثر نافع ملحوظ في صون السلام والتعايش والديمقراطية، وفي نهاية المطاف، صون أمن جميع بلدان نصف الكرة الغربي.

٥ - ومن الجوهر في هذا السياق إنفاذ الاتفاقات القائمة بشأن تنظيم التسليح ونزع السلاح بنهج فعال مؤثر والحفاظ بالتوازي على الترابط مع التشريعات الداخلية لكل دولة من الدول الأعضاء.

فتزويلا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٨ أيار/مايو ٢٠٠٤]

ترى حكومة جمهورية فتزويلا البوليفارية أن تعزيز وتوطيد النظام المتعدد الأطراف لترع السلاح على ساحة الأمم المتحدة عنصر جوهرى لتوجيه مسار السياسات العالمية صوب إقرار السلام والأمن. وفي إطار هذا المدلول، وإزاء الأخطار الجديدة التي باتت تهدد استقرار السلام والأمن الدوليين، تعرب فتزويلا عن اقتناعها بضرورة الاعتراف بالأهمية الكبرى لكل من لجنة نزع السلاح بوجه خاص واللجنة الأولى بوجه عام ووجوب تعزيزهما.

وتعرب جمهورية فتزويلا البوليفارية عن قلقها العميق إزاء ظهور مبادرات في الآونة الأخيرة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار في إطار مستقل عن الأمم المتحدة، مما يحدو بفتزويلا إلى أن تولي أهمية كبرى لتأكيد تأييدها لكل مبادرة تسعى إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين متى كانت تعزز نظام الأمم المتحدة المتعدد الأطراف لترع السلاح. كما تحرص

حكومة فتروبيلا بشدة على أن يظل بالإمكان إحالة المواضيع المتعلقة بتزع السلاح وعدم الانتشار إلى مجلس الأمن آخذة في الاعتبار القرار الأخيرة الذي اعتمده المجلس بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل (القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)).

وتؤيد دولة فتروبيلا التدابير المتعلقة بمناهضة التسلح وبعدم الانتشار وتشارك فيها وتضعها موضع التنفيذ، ولكنها تدرك أن كل إجراء يتخذ بهذا المعنى يجب أن ينفذ وفقا للقانون الدولي وتحت رعاية الأمم المتحدة. وبناء على هذه المعايير، تؤكد فتروبيلا تأييدها ومساندتها لنظام الأمم المتحدة المتعدد الأطراف لتزع السلاح باعتبار أن الأمم المتحدة هي المنبر المناسب لاتخاذ القرارات المتعلقة بالصالح العام ذات النطاق العالمي.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤]

ملاحظات الجهة المعنية في دولة قطر حول الفقرتين ٤ و ٨ من قرار الجمعية العامة
٤٤/٥٨:

(أ) فيما يتعلق بالفقرة الرابعة: نفيديكم بأن دولة قطر لم تتخذ أية إجراءات لأنه لا توجد بها أسلحة تستوجب التزع.

(ب) أما الفقرة الثامنة: يُرجى العلم بأن دولة قطر تؤيد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٤/٥٨ المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار" المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤]

إن لبنان يعي ضرورة المضي قدما في ميدان تنظيم التسلح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل على أساس مفاوضات غير تمييزية وشفافة نظرا لتهديد هذه الأسلحة لاستقرار العالمي، ويرفض اللجوء إلى الأعمال الانفرادية لحل المشاكل الأمنية ويؤكد على مبدأ تعددية الأطراف بوصفه سبيلا أساسيا لتطوير التفاوض حول تنظيم التسلح ونزع

السلاح، ويهيب بالمجتمع الدولي محاسبة الدول المعنية في حال عدم الامتثال وإرغام إسرائيل التي تمتلك وتطور أسلحة الدمار الشامل، على التعاون في مجال نزع السلاح لصون السلام والأمن في المنطقة وبمواجهة الأخطار التي تهددها، علماً أن لبنان لا يمتلك أسلحة نووية ولا ينتجها أو يصنعها، وهو مع الاتفاقيات التي تنص على عدم انتشار الأسلحة النووية وإنتاجها.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤]

تعرب المكسيك عن تأييدها التام لفحوى القرار ٤٤/٥٨ باعتباره مساهمة عظيمة الشأن في الجهود الدولية الرامية إلى تشديد الاحترام للمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.

ومن الجلي للمكسيك أنه في عصر يسير بخطى متلاحقة على درب العولمة ويشهد ثورة مستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية تغدو التهديدات المترتبة بالأمن الدولي والمشاكل المتصلة بتزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار من الأمور التي تهم سائر بلدان العالم فرادى وجماعات، ولا سيما البلدان المتأثرة بذلك تأثراً مباشراً. ولهذا ينبغي لجميع الدول أن تغتنم الفرصة لكي تشارك في مفاوضات تؤدي إلى إقرار تدابير عمل لمواجهة هذا التحدي العالمي.

والتعددية في رأي حكومة المكسيك هي أنجع سبيل لحفظ السلام والأمن الدوليين، ولا سيما بانتهاج تدابير جماعية تستهدف منع وتبديد الأخطار التي تهدد السلام وقمع الأعمال العدوانية وغيرها من وجوه الإخلال بالسلام، ومن قبيل هذه النهج حل المنازعات بالطرق السلمية.

وتبدي المكسيك بالمثل دعمها التام لهيكل الاتفاقات القائمة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار التي تهيئ البنية التحتية التعاهدية الملائمة لضمان مواصلة التقدم في هذه المجالات بناء على مفاوضات عالمية متعددة الأطراف بعيدة عن التمييز ويتوافر فيها طابع الإلزام والشفافية.

وتحث المكسيك جميع الدول المعنية على المشاركة في إطار بعيد عن التمييز تسوده الشفافية في مفاوضات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وتؤكد أهمية المحافظة

على آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وهيكل الاتفاقات القائمة بشأن نزع السلاح التي تقدم دليلاً ناصحاً على الثمار الإيجابية لجهود التعاون الدولي الصحيح والمفاوضات المتعددة الأطراف التي تسعى إلى التصدي للتحديات التي تواجه الشعوب في سائر أرجاء المعمورة.

وترى المكسيك أن اللجوء إلى التدابير الأحادية من جانب الدول لحل المشاكل التي تفرقها في ميدان الأمن، ولا سيما الحالات المتعلقة بعدم الامتثال، يمثل خطراً داهماً على السلام والأمن الدوليين، كما يبدد الثقة في نظام الأمن الدولي مثلما يقوض دعائم الأمم المتحدة نفسها. ولذا بات من المهم بمكان للدول الأطراف في الصكوك ذات الصلة المتعلقة بتزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار أن تتشاور وتتعاون حيثما أمكن بهدف إيجاد حل لهذه الشواغل مع الامتناع عن اللجوء إلى التدابير الأحادية أو التهديد باللجوء إليها لحلها والإقلاع عن توجيه التهم بعدم الامتثال دون تحقق.

وما برحت المكسيك تسلم بالتكامل بين المفاوضات الثنائية والجماعية والمتعددة الأطراف في مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، ولكنها إزاء توالي المبادرات التي تنحو إلى التركيز بصورة جزئية على المشاكل النابعة من التلاحق في ابتكار صنوف العتاد والسلاح وتطويرها وإنتاجها والاتجار غير المشروع بها، ولا سيما أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية ذات التكنولوجيا المتطورة والأنظمة الناقلة لها، تؤكد المكسيك مجدداً أهمية التعددية باعتبارها مبدأ أساسياً للمفاوضات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة فعالة.

هندوراس

[الأصل: بالإسبانية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤]

فيما يتعلق بالقرار ٤٤/٥٨، نحن متفقون في الرأي مع إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة حول تعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، مما يجدوا بنا إلى تأييد هذا القرار بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة الداعي إلى حفظ السلام وتبديد الأخطار التي تهدد أمن الدول، وهو ما دعا إليه بالمثل الإعلان بشأن الألفية فيما يتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي والمشاركة في التعددية من أجل إزالة التهديدات المترتبة بأمن الدول.

ونحن نقدر أن تعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار أمر من مصلحة نصف الكرة الأمريكي بهدف التقليص إلى أقصى حد من تركة الحرب الباردة التي خلفت وراءها كما عظيمًا من الأسلحة تتناقله الأيدي بلا ضابط ولا رقيب، ومن ناحية أخرى بغية تعزيز العمل على بناء صرح السلام والحرية والديمقراطية والتنمية في هذه الدول.

وفيما يخص هندوراس تحديداً، فهي، وفقاً للمعاهدة الإطارية المتعلقة بالأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى والتوجيهات الصادرة عن رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى في اجتماعات شتى، جزء من برنامج للحد من التسلح وتحديد الأسلحة في أمريكا الوسطى بغية إيجاد توازن معقول في القوى وإشاعة الاستقرار والثقة المتبادلة والشفافية.